الباب الأول

نشأة ظاهرة التنظيم الإقليمى الاقتصادى

وتطورها فى المجتمع الدولى

- تمهيد وتقسيم :

تعد العلاقات الاقتصادية من أقدم صور العلاقات الدولية ، حيث نشأت العلاقات الاقتصادية فى بدء الأمر بين الوحدات المستقلة السابقة على وجود الدولة ثم تطورت بنشأة الدولة فى العصر الحديث .

وقد ارتبطت هذه العلاقات منذ نشأتها بعملية التبادل التجارى التى كانت ذات أثر محدود فى بداية الأمر ولكنها عدت عاملا تاريخيا أساسيا لكافة صور وأشكال العلاقات الدولية الاقتصادية فيما بعد وذلك لكونها العامل الأول لاستقرار أهم قواعد القانون الدولى العرفى وللعديد من المبادئ الدولية مثل : مبدأ حرية الملاحة فى أعالى البحار ، وقواعد العلاقات الدبلوماسية والقنصلية (١) .

والبحث فى مراحل تطور العلاقات الدولية الاقتصادية يجعلنا نشير إلى أهم التطورات والأحداث التي ألمت بتلك العلاقات سواء فى العصور القديمة أو الوسطى أو الحديثة لبيان مضمون هذه العلاقات وآثارها فى إرساء ظاهرة التنظيم الإقليمى الاقتصادى . لذلك قسم هذا الباب إلى الفصلين الآتيين :-

- **الفصل الأول :** مراحل تطور العلاقات الدولية الاقتصادية وآثارها فى إرساء ظاهرة التنظيم الإقليمى الاقتصادى .
- **الفصل الثانى :** الإقليمية كظاهرة دولية في المجتمع الدولي .

---

(١) انظر فى هذه المعلومات :

- د. إبراهيم أحمد خليفه ، القانون الدولى العام ، (الإسكندرية : دار المطبوعات الجامعية ، عام ٢٠١٢م) ، صـ١٩- حيث اشار سيادته : إلى انه منذ القدم وقبل وجود الدولة الحديثة كانت التجارة ولاتزال المحرك الأساسى للعلاقات فيما بين الدول ، والسبب الرئيسى لتدعيم العلاقات الدولية ، وهو ما دفع الدول إلى البحث عن الوسائل الضرورية لحماية التجارة ومن بينها النظام القنصلى .

- د. ماجد إبراهيم علـى ، قـانون العلاقـات الدوليـة ، (القـاهرة : مطـابع الطـوبجى التجاريـة ، عـام ١٩٩٨م - عـام ١٩٩٩م) ، صـ١٨٤،١٨٥- .

- أ. عماد محمد الليثى ، التبادل الدولى ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، عام ٢٠٠٢م) ، صـ٧- .

الفصل الأول

مراحل تطور العلاقات الدولية الاقتصادية

وآثارها فى إرساء ظاهرة التنظيم الإقليمى الاقتصادى

- تمهيد وتقسيم :

نتناول فى هذا الفصل تطور العلاقات الدولية الاقتصادية وآثارها فى ارساء ظاهرة التنظيم الإقليمى الاقتصادى ، وذلك فى مبحثين :

- **المبحث الأول** : ملامح العلاقات الدولية الاقتصادية منذ العصر القديم وحتى قيام الحرب العالمية الأولى **وقسم هذا المبحث إلى مطلبين :**

- **المطلب الأول :-** مضمون العلاقات الدولية الاقتصادية منذ العصر القديم حتى ظهور الدولة بالمفهوم القانوني الحديث.

- **المطلب الثاني :-** مضمون العلاقات الدولية الاقتصادية فى فترة ما بعد ظهور الدولة وحتى قيام الحرب العالمية الأولى .

- **المبحث الثاني** : يتعلق بتطور العلاقات الدولية الاقتصادية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى والثانية وحتى وقتنا الحالى .

- **المطلب الأول :-** العلاقات الدولية الاقتصادية في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية .

- **المطلب الثاني :-** العلاقات الدولية الاقتصادية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحالى .

المبحث الأول

ملامح العلاقات الدولية الاقتصادية

منذ العصر القديم وحتى قيام الحرب العالمية الأولى

المطلب الأول : مضمون العلاقات الدولية الاقتصادية منذ العصر القديم حتى ظهور الدولة بالمفهوم القانوني الحديث :-

١- في العصور القديمة (١) :

اتفق فقه القانون الدولى على عدم وجود" الدولة " بالمعنى القانوني الدقيق فى هذا العصر، حيث وجدت العديد من الوحدات القانونية المستقلة أو الحضارات القديمة التى اتخذت ظاهرا شكل الدولة ولكن لا يمكن اعتبارها "دولة" بالمعنى القانوني الحديث .

---

(١) قام جانب من الفقهاء بتقسيم تاريخ الجنس البشرى إلى ثلاثة عصور اساسية : الوحشية ، البربرية ، الحضارة ، وذلك بناء على تقدم وسائل الإنتاج ، كما أن هناك من قسم هذا العصر على أساس وجود وحدات قانونية إلى : أسرة - قبيلة - مدينة - دولة ، وهناك من أرجع بداية العصر القديم إلى اختراع الإنسان للكتابة وانتهائه بتفكك الإمبراطورية الرومانية عام ٣٩٥م بعد الميلاد وهو بداية العصر الوسيط ، وهناك جانب فقهى أشار إلى أن العصور القديمة من وجهة نظر البعض ، شملت ثلاثة ألاف سنة قبل الميلاد واستمرت حتى انقسام الإمبراطورية الرومانية وأن الاختلاف حول بداية ونهاية كل عصر من العصور يعد اختلافا ظاهريا لا أثر له فالعبرة بالتطور القانوني الذى حدث فى هذه العصور وما رتب عليه من آثار على مستوى العلاقات الدولية

- انظر فى ذلك :

- د. إبراهيم خليفة ، مؤلف مشترك د. محمد سعيد الدقاق ، القانون الدولى العام ، (الإسكندرية : دار المطبوعات الجامعية ، عام ٢٠٠٩م) ، صـ٩، ١٠ـ .

- د. عبد العظيم الجنزورى ، مبادئ العلاقات الدولية الإسلامية والعلاقات الدولية المعاصرة ، (أسيوط : مكتبة الألات الحديثة ـ ك١ ـ ط١، عام ١٩٩٢م) ، صـ٢٦ ،٢٧ـ .

- د. محمد عبدالله محمد المؤيد ، منهج القواعد الموضوعية فى تنظيم العلاقات الخاصة ذات الطابع الدولى ، دراسة تأصيلية ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، عام ١٩٩٨م) ، صـ١٧ـ .

وبناء على ذلك اتفق غالبية فقهاء القانون الدولى العام على عدم وجود تنظيم قانوني دولى محدد فى هذا العصر نظرا للظروف والأحداث التى استحال معها تكوين مجتمع دولي حقيقى فى ذلك الوقت ، حيث كان طابع العزلة والانطواء هو الطابع الغالب للعلاقات الدولية فى ذلك الحين (١) .

وقد أدى منطق سيطرة القوة على العلاقات الدولية فى هذا العصر إلى قلة حجم التبادل التجارى الدولى (٢) مما جعل الاهتمام بالعامل الاقتصادى فى مجال العلاقات الدولية يلى المستوى الأمنى والعسكرى والذى كان يطلق عليه بالسياسات الدنيا (٣) .

وعلى الرغم من قلة حجم التبادل التجارى الدولى وضعف العلاقات الدولية الاقتصادية فى شكلها التنظيمى فى هذا العصر ، الا أنه وجد العديد من المبادئ القانونية التى نظمت العلاقات بين تلك الوحدات المستقلة سواء فى الشرق أو فى الغرب والتى ساعدت على تكوين المجتمع الدولى وتطوره وتنمية علاقاته الاقتصادية فيما بعد .

---

(١) وجدت بعض القواعد البدائية ذات الطابع الدينى التى نظمت العلاقات الدولية المحدودة فى ذلك الوقت والتى انصبت عادة فى مجال التحالف والصداقة ومعاهدات إنهاء الحروب وتبادل الأسرى وإن وجدت علاقات سلمية بين الشعوب المجاورة إلا أنها أيضا كانت علاقات محدودة

- انظر فى المعلومات السابقة :
- د. محمد سامى عبد الحميد ، مقدمة لدراسة موقف الإسلام من العلاقات الدولية والقانون الدولى العام ، (الإسكندرية : دارالمطبوعات الجامعية – ط١ ، عام ١٩٩٥م) ، صـ٤٧ ،٤٨ـ .
- د. أحمد محمد رفعت ، القانون الدولى العام ، (القاهرة : مكتب خوارزم ، عام ٢٠٠١م) ، صـ٣١ـ .
- د. أحمد إبراهيم حسن ، تنازع القوانين فى الشرائع القديمة ، (الإسكندرية : دار المطبوعات الجامعية ، عام ١٩٩٦م) ، صـ٢٢ـ .
- د. محسن على جاد ، معاهدات السلام فى القانون الدولى العام ، (القاهرة : مطابع الطوبجى التجارية ، عام ١٩٨٧م) ، صـ ١٦ـ .
- كذلك د. عز الدين فوده ، أ. محيي الدين محمد قاسم ، التقسيم الاسلامى للمعمورة – دراسة فى نشأة وتطور الجماعة الدولية فى التنظيم الدولى الحديث ، (القاهرة : المعهد العالي للفكر الاسلامى ، عام ١٩٩٦م) ، صـ٥٠ـ

- انظر كذلك ، د. مصطفى أحمد فؤاد ، العلاقات الدولية فى منظور المنظمات الدولية ، عام ٢٠١٠م ، صـ٣٣ ،٣٤ـ .

حيث اشار سيادته إلى أن الارهاصات الأولى لبداية العلاقات الدولية ارتبطت بحاجة الإنسان إلى غيره منذ نشأته على الأرض ، وان العقود والمعاهدات يمكن اعتبارها الخطوة الأولى لتاريخ العلاقات الدولية .

(٢) انظر فى ذلك :
- د. عز الدين فودة ، أ. محيي الدين محمد قاسم ، مرجع سابق ، صـ٥٠،٥١ـ .
- د. ماجد إبراهيم على ، مرجع سابق ، صـ١٨٤ ،١٨٥ـ .

(٣) د. محمد السعيد الدقاق ، تقرير عن السوق العربية المشتركة ومستقبل التعاون العربي ، (الإسكندرية : تقرير قدم لطلبة دبلوم القانون العام ، عام ٢٠٠٣م) ، صـ ٦ـ .

فعلى سبيل المثال : طبق فى عهد الرومان ما يسمى **بقانون الشعوب** والذى يرى الفقهاء فيه أنه عد نواة للقانون التجارى الدولى ، حيث كانت الأحكام العامة لهذا القانون متعلقة بالعلاقات التجارية ذات الطابع الدولى (١) .

قد أرجع **جانب فقهى** عدم وجود علاقات دولية بالمعنى الدقيق فى هذا العصر إلى أن ذلك كان راجعا إلى تخلف عنصرى المصلحة والتنظيم الملزم ، حيث كانت كل جماعة تعتبر نفسها هى المتحضرة أما الباقى فهم برابرة (٢) .

٢- <u>العصور الوسطى</u> : (٣)

ظهر فى هذا العصر العديد من الإمارات والممالك نتيجة لانقسام الإمبراطورية الرومانية إلى إمبراطورية الشرق وعاصمتها (بيزنطة) ، وإمبراطورية الغرب وعاصمتها (روما) عام ٣٩٥م وهوما دفع إلى حد القول بوجود معالم للدولة المستقلة بالمفهوم الحديث.

---

(١) أرست الحضارة اليونانية فى الغرب العديد من المبادئ القانونية والتي من أشهرها مبدأ جواز تنظيم العلاقات بين الوحدات أو الدول المستقلة على أساس الرضا التام كما أسرت الحضارة الرومانية قواعد لتنظيم العلاقات الدولية .

- انظر فى ذلك :

- د. جعفر عبد السلام ، مبادئ القانون الدولى العام ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ط٥ ، عام ١٩٩٦م) ، صـ٤٦ ،٤٧ـ .

- د. محمد عبدالله محمد المؤيد ، مرجع سابق ، صـ٢٠ـ .

- انظر كذلك فى طبيعة العلاقات فى الحضارات القديمة ، أندرية ايمار ، جانين أوبواية ، سلسلة مراجع تاريخ الحضارات العام ، إشراف موريس كروزيه ، (لبنان : منشورات عويدات ، م١ ، عام ١٩٦٤م) ، صـ٧٠ـ .

- د. على صادق أبو هيف ، القانون الدولى العام ، (الإسكندرية : منشأة المعارف، ط ١٢ ، عام١٩٦٠م) ، صـ٣٤ـ .

- د. وائل حسن عبد الشافى ، مشكلة النقص فى القانون بين المذاهب الفلسفية والشرائع القانونية ، (رسالة دكتوراه : جامعة الإسكندرية ، عام ٢٠٠٩م) صـ٢٤١ـ .

(٢) انظر فى هذا الجانب الفقهى :

- د. محمد سامى عبد الحميد، مقدمة لدراسة موقف الإسلام من العلاقات الدولية والقانون الدولى العام ، مرجع سابق ، صـ٤٨ـ .

- د. محمود سامى جنينة ، القانون الدولى العام ، (القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ط٢ ، عام ١٩٨٣م) ، صـ٥٤ـ .

(٣) انظر ، د. إبراهيم خليفة مؤلف مشترك ، د. محمد السعيد الدقاق ، القانون الدولى العام ،مرجع سابق ، صـ٩ـ .
حيث أشار سيادته إلى أن العصر الوسيط بدأ بانقسام الإمبراطورية الرومانية إلى شرقية وغربية وأنتهى بفتح القسطنطينية على يد المسلمين عام ١٤٥٣م وهو الحدث الذى يبدأ عنده العصر الحديث وحتى وقتنا الحالى .

وقد أدى انتشار الديانة المسيحية فى أوروبا فى ذلك الوقت ومحاولة تكوين أسرة دولية دينية تجمع دول أوروبا الغربية ، وايضاً قيام الدولة الإسلامية فى الشرق آثراً فى نشوء قواعد لتنظيم العلاقات بين الدول المستقلة والتي نشأت في ذلك الوقت ومن ثم ظهور بعض القواعد المتعلقة بالتجارة البحرية والحصانات الدبلوماسية ، وقواعد متعلقة بالحرب والتحكيم (١) .

ولكن على الرغم من وجود تلك القواعد التى نظمت بعض العلاقات الدولية المحدودة فى تلك الفتره، إلا أن الفقه الدولى أكد على عدم وجود للقانون الدولى فى هذا العصر نظرا لوجود عدة عوائق مثل : نظام الإقطاع الذى كان منتشرا فى أوروبا فى ذلك الوقت (٢) ، وايضا اندلاع الحروب الصليبية فى الفتره ما بين (١٠٩٥- ١٢٩١م) .

---

(١) بدأت العلاقات الدولية تشهد تطوراً كبيراً منذ بداية القرن التاسع مع ظهور سلطتين مرتبطتين ببعضهما البعض والتى اتفقت على ضم العالم الأوروبى المسيحى فى وحدة زمنية روحية واحدة وهى سلطة الإمبراطور والبابا فأصبحت السلطة السياسية فى أوروبا موزعة بين هاتين السلطتين . ونتيجة لانقسام العالم إلى كتلتين : كتلة الأمم الإسلامية ، وكتلة الشعوب المسيحية فى هذا العصر ظهرت العديد من القواعد الدولية التي حكمت علاقات هاتين الكتلتين في ذلك الوقت من خلال التبادل التجاري بين المسلمين وغير المسلمين في البلدان الأجنبية ، وهوما أدى إلى إزدياد التجارة وتوسيع التبادل التجاري في عهد الدولة الإسلامية ، نظرا لاتساع بقاع هذه الدولة بفضل الفتوحات الإسلامية واكتشاف طرق جديدة ربطت الشرق والغرب وتنوع التبادل في السلع .

- انظر د. عبد العظيم الجنزورى ، مبادئ العلاقات الدولية الإسلامية والعلاقات الدولية المعاصرة ، مرجع سابق ، صـ٢٨ـ

- د. محمد عبد العزيز عجمية ، د. محمد محروس إسماعيل ،التطور الاقتصادى فى أوروبا والعالم العربى ، (الإسكندرية : كلية التجارة- قسم الاقتصاد ، ----) ، صـ٢٧ـ .

حيث أشار إلى أن الجانب الاقتصادى فى العصر الوسيط كان قائماً على أساس الاكتفاء الذاتى وكان الاعتماد الأكبر على الزراعة ثم على الصناعة لتحقيق هذا الاكتفاء .

(٢) د. أحمد سرحال ، قانون العلاقات الدولية ، (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط١ ، عام ١٩٩٠م) ، صـ٣٥ـ .

رأى جانب من الفقه أنه على الرغم من مساوئ نظام الإقطاع الا أنه كانت له عدة مزايا بجانب مساؤئه ، حيث أرسي أهم نظريات القانون الدولي العام وهي نظرية السيادة الإقليمية والتي بموجبها كان الحاكم يملك حقوقا واسعة من حقوق رعاياه وذلك تبعا لتمتعه بحقوق سياسية تزيد على حقوق رعاياه فأصبح الملك سيدا على أراضيهم وأصبحت الدولة محلا لملكيته تجوز له فيها التصرفات التي تجوز من الفرد بالنسبة لما يملكه .

- انظر فى ذلك ، د . محمود سامي جنينة ، مرجع سابق ، صـ٥٨ـ .

٣- العصر الحديث : (١)

يعتبر هذا العصر هو البداية الحقيقية لنشأة الدولة بالمفهوم الحديث ، وتكوين المجتمع الدولى والبداية الحقيقية لنشأة فكرة التنظيم الدولى . ويرجع السبب فى ذلك إلى أن هذا العصر قد أرسى أهم المبادئ الأساسية في القانون الدولي العام ، والمتمثلة فى مبدأ **السيادة والمساواة بين الدول** (٢) . هذا المبدأ الذى بدأ فى الظهور عقب اندلاع الحروب في أوروبا والتى عرفت بحروب الثلاثين عاما (١٦١٨م – ١٦٤٨م) بين البروتستانت والكاثوليك .

---

(١) قسم د. جعفر عبد السلام العصر الحديث إلى مرحلة : نادي الدولة المسيحية التي بدأت بتوقيع معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨م ، ومرحلة الدولة المتمدينة والتي بدأت بعد قبول تركيا عضوا في العائلة الدولية عام ١٨٥٦م وقد سميت بمرحلة المد الاستعماري (عام ١٨٥٦م – عام ١٩١٤م) .

- انظر فى ذلك ، د. جعفر عبد السلام ، قواعد العلاقات الدولية في القانون الدولي وفي الشريعة الإسلامية ، (القاهرة : مكتبة السلام العالمية ، عام ١٩٨١م ، ط١) ، صـ٦١ ،٦٤ـ .

(٢) انظر فى هذا المبدأ :

- د. عبد الواحد محمد الفار ، طبيعة القاعدة الدولية الاقتصادية في ظل النظام الدولي القائم ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، عام ١٩٨٥م) ، صـ١٧ـ .

حيث عرف سيادته مبدأ السيادة : بأنه ذلك المبدأ الذي قضى بأن تكون كل دولة مهما يكن أصلها ومساحتها وشكل حكومتها متساوية من حيث التمتع بالحقوق والالتزام بالواجبات مع الدول الأخرى ، وأن هذا المبدأ كان مؤثرا في تاريخ العلاقات الدولية الاقتصادية حيث كان انعكاسا لما تميز به الخلفية التاريخية للمجتمع الدولي في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، حيث كان المجتمع الدولي في هذه الفترة محدود العدد بالدول المستقلة ذات السيادة والتي كانت غالبيتها من الدول الأوروبية وقد أقتضت مصلحة هذه الدول ضرورة الاتفاق على القواعد التي تحكم التنافس بينها في هذا المجال وضرورة وضع المبادئ التي تضمن استمرار ما بينها من علاقات سلمية وودية .

- وقد اشار جانب فقهى : إلى أن مبدأ السيادة ما زال من المبادئ الرئيسية التى يقوم عليها القانون الدولى المعاصر ، وان هناك ممارسات خاصة فى مجال القانون الدولى للتنمية تمارس من أجل التأثير على هذا المبدأ بزعم مواجهة مشكلة التخلف فى الدول النامية ومن ثم يسهل التدخل فى الشئون الداخلية لتلك الدول .

- انظر فى هذا الجانب الفقهى ، د. ابراهيم أحمد خليفة ، مؤلف مشترك د. محمد السعيد الدقاق ، التنظيم الدولى ، (الإسكندرية : دار المطبوعات الجامعية ، عام ٢٠١٢م) ، صـ١٤ـ .

ويشير غالبية الفقه الدولي إلى أن :-

هذه الحرب هي الأهم حدثا والمميزة للعصر الحديث عن غيرها من الأحداث ، كما يعتبرها المؤرخون بداية للعلاقات الدولية في شكلها الحديث ، حيث بإنتهاء هذه الحرب تم توقيع معاهدة **(وستفاليا)** عام ١٦٤٨م والتى انهت حروب الثلاثين عاما واعتبرت أشهر معاهدات العصر الحديث حيث اعترفت باستقلال الدول الأوروبية عن الامبراطوريات التابعة لها (١) .

واتفق الفقه الدولي على إنه بتوقيع هذه المعاهدة بدأت مرحلة جديدة من مراحل تطور المجتمع الدولى وهى مرحلة ظهور الدولة بشكلها الحديث ،حيث أصبحت كل دولة متمتعة بسيادتها وإستقلالها وبالتالي تمتعها بالحرية الكاملة في الدخول كيفما تشاء في علاقات دولية متنوعة مع غيرها من الدول .

وقد ترتب على تطورمبدأ **السيادة والمساواة بين الدول** أنه تم وضع أساسيات وقواعد القانون الدولي الحديث من حيث الحماية الدولية لحقوق وحريات الإنسان ، واستتباب السلام والأمن الدوليين عن طريق تحقيق التوازن الدولي بين الدول الأوروبية (٢) ، وتحقيق الوحدة السياسية والتنمية الاقتصادية في الإقليم ، كما أدى هذا المبدأ فيما بعد إلى توثيق التعاون بين هذه الدول وبشكل تنظيمى ، وهو ما ظهر من خلال عقد العديد **من اتفاقيات التكامل الإقليمي** بين الدول الأوروبية في هذه الفترة من أجل تنمية التجارة فيما بينهم فعلى سبيل المثال : نشأ اتحاد جمركي في منطقة فرنسا عام ١٦٦٤م ، كما وقعت النمسا اتفاقيات للتجارة الحرة مع خمس دول من جيرانها خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (٣) .

---

(١) انظر ، د. مصطفى أحمد فؤاد ، مرجع سابق ، ص ٢١ .

حيث اشار سيادته إلى ان : معاهدات وستفاليا تعتبر البداية الحقيقية لنشأه المفهوم القانونى لا التاريخى للعلاقات الدولية ، فنتيجة لهذا الصلح تم اقرار مبدأ المساواه بين الدول دون النظر إلى نظمها الداخلية أو المذهب الدينى الذى تأخذ به .

(٢) انظر ، د. أبو الخير أحمد عطية ، القانون الدولي العام ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ط ١ ، عام ١٩٩٧م ، عام ١٩٩٨م) ، صـ ١٩ـ .

تجدر الإشارة إلى أن الثورة الفرنسية لعبت دوراً كبيرا في مجال العلاقات الدولية ، حيث أثرت في شكل هذه العلاقات تأثيرا كبيرا نظرا لاحتوائها على العديد من المبادئ المهمة والتي اتخذتها الدول في علاقاتها فيما بعد وأصبحت من المبادئ الأساسية التي ينص عليها القانون الدولي مثل : المبادئ المتعلقة بالحرية الشخصية وحرية الفكر وتحرير الرق وحق الأمم في اقامة نظمها الدستورية وفقا لما ترتئيه من مصالحها ، وعملت أيضا على إنهاء النظام الإقطاعي واقامة نظام الدولة على أساس المساواة بين الأفراد في الحقوق والواجبات .

- أ/ إميل خوري ، وعادل إسماعيل ، السياسة الدولية في الشرق العربي منذ عام ١٧٨٩م – عام ١٩٥٨م ، ج ١ (بيروت : دار النشر للسياسة والتاريخ ، عام ١٩٥٩م) ، صـ ٤٩ـ .

(٣) انظر ، موريس شيف ول – ألن ونترز ، التكامل الإقليمي والتنمية ، (القاهرة : مركز معلومات قراء الشرق الأوسط ، ط١ ، عام ٢٠٠٣م) ، صـ٤ ،٢٢ـ .

وقد اعتبرذلك بداية **لظهور الإقليمية ذات الطابع الأوروبى** ، وتمهيدا لإنشاء تكتلات دولية اقتصادية فيما بعد تساعد على رفع مستوي المعيشة والوصول إلى تكوين وحدة سياسية في المستقبل (١).

وعلى الرغم من اتسام النظام الدولي في هذه الفترة بطابع تعددية الأقطاب ، إلا أن هذه التعددية كانت مقصورة فقط على الدول الأوروبية واضعة معايير الشرعية الدولية ، وقد عملت هذه الدول على إنكار وصف الدولة عن الدول الأخرى التي كانت موجودة في ذلك الحين مثل : الدول الآسيوية والإفريقية مما ساعد الدول الأوروبية المستعمرة وقت ذاك على نهب ثروات هذه الدول الأخرى واستعمارها .

وقد أثر ذلك بالطبع على العلاقات الدولية الاقتصادية في تلك الفترة ، حيث أثر الطابع الأوروبي على شكل هذه العلاقات والتي كان يغلب عليها الطابع التعاونى أكثر من الطابع التكاملى على الرغم من وجود اتفاقات وصور للتكامل الإقليمى إلا أنها كانت محدودة، وذلك وفقا لرغبة الطرف الاستعمارى الأقوى .

وعلى الرغم من اتساع نطاق المجتمع الدولي فيما بعد بقبول دول جديدة سواء دول آسيوية أو إفريقية وتأثير ذلك في شكل ومجري العلاقات الدولية ، إلا أن أوروبا ظلت هي المسيطرة على ثروات الدول الأخري مما أدى إلى قيام الثورة الصناعية وبناء الحضارة الأوروبية الغربية .

---

(١) انظر ، د. عبد العظيم الجنزوري ، مبادئ العلاقات الدولية الإسلامية والعلاقات الدولية المعاصرة ، مرجع سابق ، صـ ١٤ـ .

المطلب الثاني : مضمون العلاقات الدولية الاقتصادية في فترة ما بعد ظهور الدولة حتى قيام الحرب العالمية الأولى :-

أطلق جانب من الفقه الدولي على هذه المرحلة بمرحلة الدول المتمدينة أو مرحلة المد الاستعماري (١) ، وذلك لظهور دول جديدة على الساحة الدولية وعدم اقتصارالمجتمع الدولي على الدول الأوروبية وحدها ، حيث عملت هذه القوي الجديدة على التأثير في الطابع الإجتماعي والسياسي للعلاقات الدولية وسعت إلى تقويض دعائم السيادة المطلقة للعائلة الأوروبية (٢) والتي أدت إلى ظهور الاستعمار وما يسمى بالرأسمالية التجارية (٣) .

ويرى جانب فقهى أن العالم قد عرف في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى قدرا كبيرا من الاستقرار في العلاقات الدولية الاقتصادية خاصة خلال القرن التاسع عشر أي منذ سقوط حكم نابليون **وعقد مؤتمر فيينا** عام ١٨١٥م (٤) ، والذى هدف إلى إعادة التوازن الدولي في العلاقات بين الدول الأوروبية من جديد ، كما وضع بعض القواعد الجديدة الخاصة بحرية الملاحة في الأنهار الدولية وتحريم الاتجار في الرق ، وترتيب المبعوثين الدبلوماسيين .

وقد اعتبر هذا المؤتمر النواة الأولي لقيام مجتمع دولي حديث وذلك لظهور دول مستقلة جديدة أثرت في شكل العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الدولية مثل ؛ اليابان والصين وتركيا وغيرها من الدول .

---

(١) انظر ، د. جعفر عبد السلام ، قواعد العلاقات الدولية في القانون الدولي وفي الشريعة الإسلامية ، مرجع سابق ، صـ ٦١ـ .

(٢) د. فكري أحمد سنجر ، القانون الدولي الاقتصادي ، (مراكش : ط ١، عام ١٩٨٤م) ، صـ ١٤ـ .
تنبغي الإشارة إلي أن سيطرة الدول الأوروبية في المجتمع الدولي في ذلك الوقت وجعلها المتحكمة في علاقتها راجع إلي عام ١٨١٥م ، وهو العام الذي عقد فيه المؤتمر الأوروبي في فيينا وأرادت الدول الأوروبية وقتها أن تنصب نفسها الآمرة والحاكمة على باقي الدول في المجتمع الدولي .

(٣) سعت القوي الاستعمارية الكبري منذ البداية إلي السيطرة على موارد الشعوب المستعمرة سواء في الشرق أو في الغرب ، وذلك من أجل استنزافها والاستفادة منها ، حيث خلف النظام الإقطاعي نظاما جديدا سمي بالنظام الرأسمالي وظهورطبقة اجتماعية جديدة أخذت مكانا مرموقا وهي طبقة كبار التجار وأرباب الأعمال وأصبحت لهذه الطبقة أهمية كبري في المجتمع خاصة في مجال تقرير سياسة الدولة لذا سميت بالرأسمالية التجارية وهي أولى مراحل الرأسمالية .

- انظر فى ذلك :
- د. محمد عبد العزيز عجمية ، د. محمد محروس اسماعيل ، مرجع سابق ، صـ ٣٠ـ .
- د. محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، الجزء الثالث الاقتصاد الدولي ، (بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية ، عام ٢٠٠١م) صـ٥١٨ ،٥١٩ـ .

(٤) د. حازم الببلاوى ، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر ، (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، عام٢٠٠٠م) ، صـ ٧ـ .

كما تهيأ الوضع لقبول دول غير مسيحية ضمن هذه الجماعة ، وأصبح للشعوب دور في تصريف شئونها وتكوين رأي عام عالمي يؤثر في مجري السياسة الدولية ، وقد نتج عن هذا المؤتمر فيما بعد العديد من المبادئ الهامة والأساسية في القانون الدولي ؛ كحق الشعوب في تقرير مصيرها ، واختيار نظام الحكم ، وعدم جواز التدخل في شئون الدول إلا في أحوال استثنائية وغيرها من المبادئ (١) .

ولكن على الرغم من ارساء تلك المبادئ الهامة والأساسية والتى تم اقرارها فى مؤتمر فيينا وغيرها من المؤتمرات الدولية والتي ساعدت على تطوير القانون الدولي العام ، إلا أن العلاقات الدولية الاقتصادية ظلت مصبوغة في هذه الفترة بالطابع الأوروبي ومتحكمة فيها الحركة الاستعمارية (٢) .

ولكن يمكن القول أن الاهتمام الحقيقى بالعلاقات الدولية الاقتصادية فى اطار تنظيمى بدأ عندما نادى مفكرو فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى بأهمية التجارة الدولية وتحريرها (٣) ، لما لها من أهمية كبرى في مجال الاقتصاد الدولي ولما لها من تأثير على استقرار الأمن الدولى .

---

(١) انظر، د. على صادق أبو هيف ، مرجع سابق ، صـ٤٣ ،٤٥ـ .

اشار سيادته إلى أنه : عقد بعد مؤتمر فيينا العديد من المؤتمرات والتي كانت ذات طابع أوروبي نظرا لأن الدول الأوروبية هي التي كانت تدعو إلي عقدها وكانت لهذه المؤتمرات أثر كبير في تطور القانون الدولي العام لما كانت تنبثق منها العديد من المبادئ المهمة ، إلا أنه في الشطر الثاني من القرن التاسع عشر لم يعد المؤتمر الأوروبي قاصرا على الدول الأوروبية فقط بل ظهرت دول جديدة أشتركت في هذه المؤتمرات مثال الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول .

(٢) رأى جانب من الفقه أن الغرض من هذه المؤتمرات كان إرساء نظام يقوم على أساس استبداد القوة من جانب الدول الكبري من أجل المحافظة على الأوضاع السلمية القائمة ، والاتفاق على القواعد المنظمة التي تحكم التنافس في مجال الاستعمار لذا فقد كانت تدعي لنفسها الحق في قبول أوعدم قبول دول جديدة لم تساهم في تأسيس النادي الأوروبي .

- د. عبد العظيم الجنزوري ، مبادئ العلاقات الدولية الإسلامية والعلاقات الدولية المعاصرة، مرجع سابق ، صـ ٦٢ـ

(٣) يقصد بالتجارة الدولية ، التحركات الدولية للسلع والخدمات ، وهي إصطلاح اقتصادي ينصرف إلى حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة ويعتبر تبادل المنتجات من السلع والخدمات بين الدول ضرورة من ضرورات الحياة حيث يتيح لكل دولة الحصول على ما يلزمها من السلع والخدمات والتي تعاني النقص فيها .

- انظر د. محمد السانوسي محمد شحاته ، التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي و اتفاقيات الجات ، دراسة مقارنة ، (الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، عام ٢٠٠٧م) ، صـ ٤٦ـ .

- انظر أيضا

- A.G. kenwood and A.L. lougheed , the Growth of the international economy (1820- 1990) Third Edition, published by routledge – London, 1992 ، p.p. 1, 2

- انظر، د. زينب عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، (الإسكندرية :الفتح للطباعة والنشر ، عام ٢٠٠٣م) ، صـ ٢٨٥ـ .

كما ظهرت العديد من الاتجاهات والتي نادت أيضا بضرورة تحرير التجارة الدولية من القيود المفروضة عليها لما لها من آثر فى زيادة الرفاهية والثروات للأمم ، وذلك عن طريق اتباع سياسة عدم التدخل في الشئون الاقتصادية (١) ، وأيضا وضع نظرية للتجارة الدولية والتي عدت الأقدم من حيث التطبيق في مجال الاقتصاديات وذلك من خلال كتاب (ثروة الأمم) لآدم سميث عام ١٧٧٩م والذى دعى فيه إلى ضرورة تحطيم كل الحواجز التي تعوق حرية التجارة والتبادل التجارى (٢) ، وايضا افكار كل من : ديفيد ريكاردو، وجون ستيورت ميل ، والذين أرسوا دعائم نظرية التجارية الدولية .

ولذلك بدا القانون الدولي الاقتصادى عند نشأته متأثرا بمبدأ الحرية فى النظام الرأسمالى ، حيث ألغيت القيود القديمة التي كانت تحد التجارة وأصبحت مباشرة الأنشطة الاقتصادية تتمتع بقدر كبير من الحرية (٣) ، ولكن جاءت العلاقات الدولية في هذه المرحلة وهي مرحلة الاستعمار متسمة بطابع غير إنسانى نتيجة لعمليات السلب والنهب وسرقة المواد الأولية واستغلال مصادر الثروة لصالح القوى الاستعمارية (٤) وهو ما آثرعلى حجم التبادل التجاري قبل منتصف القرن التاسع عشر وجعله محدودا وخضعاً للاحتكار من جانب القوى الاستعمارية .

---

(١) انظر فى ذلك :

- William A. Kerr - James D. Gais Ford. Hand book on international Trade policy, U.K.Edward Elgar , Publishing , Limited , 2006, p.p. 19,20 .

(٢) اعتبرت التجارة الخارجية لدى سميث ما هي إلا امتداد للتجارة الداخلية ، وقد اعتبر أنصار هذا المذهب أن التقسيم الدولي للإنتاج هو المبدأ الأساسي في العلاقات الاقتصادية بين الدول .

- د. حسين عمر ، التطور الاقتصادي ، (القاهرة : دار الفكر العربي ، ط١ ، عام ١٩٨٨م) ، صـ ٢٢ـ .

- Jurg NIE Hans, AHistory of Economic Theory, Published with Assistance From the Karl and Edith Pribram Endowment, USA, 1990, p. 62.

- Seymour E. Harris, International and Interregional Economics. MC GRaw –Hill Book Company INC. Tokyo, 1957, p.9

(٣) اعتبرت التجارة الدولية هي مفتاح النمو الاقتصادي في القرن الثامن عشر ، وخاصة في إنجلترا والتي كانت متفوقة حتى على فرنسا من الناحية الاقتصادية، وقد اعتبر نمو التجارة الخارجية من ضمن الأسباب الرئيسية لقيام الثورة الصناعية في دول أوروبا الغربية ،بجانب مجموعة من العوامل السياسية الأخري مثل : تنافس القوي الاستعمارية الكبرى خاصة بين إنجلترا وفرنسا في القرنين السابع عشروالثامن عشر وذلك من أجل السيطرة على الأسواق .

- د. جعفر عبد السلام ، قواعد العلاقات الدولية في القانون الدولي وفي الشريعة الإسلامية ، مرجع سابق ، صـ ٦٧ـ

- Shepard B.Clough, Richard T.Rapp, European Economic History, MC GRaw –Hill Book Company INC. Tokyo, 1975, p.381.

-A .G. Ken Wood, and a .L. Lougheed, op.cit, p.9 .

(٤) انظر ، د. جعفر عبد السلام ، قواعد العلاقات الدولية في القانون الدولي وفي الشريعة الإسلامية ، مرجع سابق ، صـ ٦٤ـ .

أما بعد منتصف هذا القرن فقد بدأ التبادل التجارى للدول يزداد ويتنوع بفضل إنشاء السكك الحديدية والسفن البخارية والتي أدت إلي بلوغ مناطق جديدة لم يصل إليها أحد من قبل (١) .

وقد أدى التنافس الاستعماري داخل القارة الأوروبية في القرن التاسع عشر للحصول على المواد الأولية ، وبالتالي توسيع رقعة النفوذ وأكتساب الأسواق أن نادت الدول الأوروبية بضرورة وضع العلاقات الدولية الاقتصادية في إطار تنظيمي حتى تتلافى ما قد يحدث من منازعات وصراعات على تلك المستعمرات فى المستقبل . لذا فقد حاولت هذه الدول إنشاء هيئات واتحادات دولية من أجل توثيق التعاون فيما بينهم مع التوفيق بين مصالحهم الذاتية المتعارضة (٢) .

وتعالت الأصوات في هذه الفترة بضرورة وضع أسس لنظام اقتصادي دولي يقوم على ثلاثة مبادئ رئيسية هي : -

١- حرية التجارة الدولية . ٢- المساواة في السيادة . ٣- التعاون الدولي .

ولكن نظرا للظروف والاضطرابات التى نتجت عن الحروب الاستعمارية ، والتي اندلعت في أوائل القرن العشرين في أوروبا ، بجانب قيام العوامل الاقتصادية والسياسية بدور خطير في مجال العلاقات الدولية وظهورعاطفة القومية ضد التوسع الاستعماري أن اندلعت أولى الحروب العالمية في المجتمع الدولي وهي الحرب العالمية الأولى (١٩١٤م – ١٩١٨) ، والتي جاءت لتهدم الأوضاع السابقة على قيامها مثل : التخلص من قاعدة الذهب ، وثبات اسعار الصرف تلك القاعدة التي كان معمولا بها قبل الحرب والتى ظلت الولايات المتحدة الأمريكية متمسكة بها حتى بعد إنتهاء الحرب (٣) .

---

(١) انظر ، د. عبيد على أحمد الحجازي ، الاقتصادي الدولي ج١، ط٣ ، (دبي : أكاديمية شرطة دبي ، عام ٢٠٠٣م - عام ٢٠٠٤م) ، صـ ٢٤٧ـ .

حيث أشار سيادته إلى أن : حجم التجارة الدولية زادت خلال فترة ١٨٥٠م - ١٨٨٠م بنسبة ٢٧٠% نتيجة لما طرأ على الحياة الاقتصادية من تقدم في وسائل النقل والمواصلات وطرق الإنتاج فضلا عن قيام العديد من الدول بتخفيض تعريفاتها الجمركية الأمر الذي أدى إلى أنسياب في حركة التجارة الدولية .

(٢) أنشئت الدول الأوروبية العديد من الهيئات والاتحادات الدولية حتى بلغ عددها عام ١٩١٩م ما يزيد عن خمسين اتحادا أو هيئة ، ولكن اختصاص هذه الهيئات كان محدودا بالقدر الذي يتفق ومصلحة كل دولة ومن هذه الاتحادات : الاتحاد الدولي للتلغراف عام ١٨٦٥م ، اتحاد البريد العالمي عام ١٨٧٤م – الاتحاد الدولي لحماية الملكية الصناعية عام ١٨٨٦م – الاتحاد الدولي للتعريفات الجمركية عام ١٨٩٠م، مكتب الصحة الدولي عام ١٩٠٧م .

- د. عبد الواحد محمد الفار ، مرجع سابق ، صـ ٢٩ ، ٣٠ـ .

(٣) انظر فى الأثار المترتبة على استخدام قاعدة الذهب فى تلك الفترة ،

- Robert M.DUNN , JR , James C.Ingram , International Economics , Fourth Edition , By John Wiley and Sons , INC.published , Canada. 1996 , p , 435.

ونظرا لحدوث تلك الأوضاع وغيرها (١) فقد أدى ذلك إلى مزيد من التوتر والاختلال في العلاقات الدولية الاقتصادية ، مما دفع عدد من دول أوروبا الغربية إلى توثيق تعاونها مع غيرها من الدول من أجل إيجاد منفذ لتصريف منتجاتها وتوسيع اسواقها ومواجهة زيادة معدلات البطالة والتضخم التى سببتها الحرب والتى خلفت دمار كبير في القوة الإنتاجية وحدوث تغييرات هيكلية في الطاقة الإنتاجية ، وفرض القيود الجمركية على تبادل السلع والخدمات والالتجاء إلى اتفاقات الدفع والتجارة الثنائية بدلا من الاتفاقيات متعددة الأطراف .

مما أدى ذلك إلى تقليص حرية التجارة الدولية وتفتيت السوق العالمي ، بجانب عدم وجود نظام نقدى عالمى مستقر فى تلك الفترة ، لذلك بدأت هذه الدول فى تشجع زيادة التبادل وتوثيق العلاقات الاقتصادية فيما بينها على المستوى الإقليمى والتى جاءت بداية فى اطار ثنائى تعاونى والذى طور فيما بعد ليصل إلى الإطار التنظيمى متخذ شكلا من أشكال التكامل الاقتصادى ، فعلى سبيل المثال : لجأت بلجيكا إلى التعاون مع غيرها من الدول المجاورة بهدف توسيع سوقها التجاري فأبرمت مع لوكسمبورج **أول اتفاق للتعاون الجمركي** بين الدولتين عام ١٩١٨م وطور هذا التعاون بعد عام ١٩٢٢م واتخذ شكل الوحدة الاقتصادية الكاملة وقد ضمت هولندا إليهم عام ١٩٤٧م ، وتم إنشاء اتحاد البينوكلس حيث قامت الدول من خلاله بإلغاء جميع الرسوم الجمركية على أن تقوم كل منها بتطبيق تعريفة موحدة على وارداتها مع الدول الأخرى (٢) .

كما بدأت الظاهرة الإقليمية تنتشر فى القارة الأمريكية فى ذلك الوقت وتمثلت فى تأسيس الاتحاد الأمريكي والذي تحول فيما بعد إلى منظمة الدول الأمريكية ، والتي عدت أولى المنظمات الدولية الإقليمية في المجتمع الدولي .

ومعنى ذلك ان **نشأة ظاهرة التنظيم الإقليمى الاقتصادى** قد بدأت فى الوجود ولو بشكل ضيق ومحدود فى فترة الحرب العالمية الأولى والتى انتهت بتوقيع معاهدة فرساي عام ١٩١٩م بباريس (٣) ولجأت الدول المتضررة من الحرب إلى هذه الوسيلة للخروج من أزماتها الاقتصادية ولاستعادة الأمن والاستقرار فى المنطقة .

---

(١) أدى اندلاع الثورة البلشيفية في روسيا عام ١٩١٧م إلى قيام النظام الاشتراكي وهو ذلك النظام الذى دعم من قبل الحركة الشيوعية الماركسية في عدد من دول أوروبا الغربية ، حيث حاولت هذه الدول فرض نظام اقتصادي جديد لمواجهة النظام الرأسمالي الاستعماري ، ومع ظهور الكتلة الشيوعية وقيام اتحادات الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية مع الديمقراطيات الشعبية في شرق أوروبا كان لذلك تأثير جذري في تغيرالعلاقات الدولية الاقتصادية حيث أنذر ذلك بأن هناك تجارة لكتلة جديدة في طريقها للنمو، وأن هناك مؤشرات تدل على زيادة حجمها في العلاقات الدولية مع مرور الوقت .

- انظر فيما سبق : د . حازم الببلاوي ، مرجع سابق ، صـ ٢٣ ،٢٤ـ .

- د. فكري أحمد سنجر ، مرجع سابق ، صـ ١٦ ،١٧ـ .

(٢) انظر ، د. عبد الواحد محمد الفار ، مرجع سابق ، صـ ٢٥ ،٢٦ـ .

(٣) د. على صادق أبو هيف ، مرجع سابق ، صـ ٤٦ـ .

المبحث الثانى

تطور العلاقات الدولية الاقتصادية

فى العصر الحالى

المطلب الأول : العلاقات الدولية الاقتصادية في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية :-

بدأت فى هذه الفترة ظهور اتجاهات تنادى بضروره اللجوء إلى البدائل الإقليمية كحل سريع للخروج من الأزمة التى سببتها الحرب العالمية الأولى ، ومن هنا بدأت الأنظار في الاتجاه نحو **تأسيس الترتيبات الإقليمية** فى المجال الاقتصادى كبديل لحل المشكلات وتوثيق التعاون في إطار متعدد الأطراف (١) ويرجع السبب فى ذلك للعديد من الأسباب من أهمها :

١- ظن البعض انه بتوقيع معاهدة فرساي عام ١٩١٩م وإنتهاء الحرب العالمية الأولى أن العالم سوف يعود ويشهد فترة من الاستقرار والهدوء في علاقاته الدولية ، حيث اتجهت نية الدول المتحاربة إلى تهدئة الأوضاع وحل المنازعات والخلافات فيما بينهم بالطرق السلمية . وقد تمثلت تلك الرغبة في إنشاء أولى المنظمات الدولية العالمية وهي عصبة الأمم والتي اهتمت منذ نشأتها بالابتعاد عن الحروب كحل للخلافات بين الدول ، والعمل على تهدئة الأوضاع وتوثيق التعاون فيما بينهم إلي حد وضع تنظيم اقتصادي دولي لتوثيق وتوجيه العلاقات الدولية الاقتصادية وفي إطار متعدد الأطراف .

---

(١) انظر موريس شيف ول ، آلن ونترز ، مرجع سابق ، صـ ٤ ـ .

إلا أن ما رغبت فيه عصبة الأمم لم يتحقق بالصورة التي أرادتها بل جاء الأمر مقصورا فقط على وضع جزاءات اقتصادية على الدول إذا ما خالفت في علاقاتها مبادئ وأهداف العصبة ، مما جعل اهتمام عصبة الأمم بجانب التعاون الاقتصادي ، ووضعه في إطار تنظيمي محدودا وضعيفا (١) .

٢- على الرغم من أن العالم قد شهد في فترة ما بين عام ١٩٢٣م ، عام ١٩٢٩م فترة رواج أدت إلى المناداه بضرورة عدم تدخل الدول في الشئون الاقتصادية وترك الحماية والعودة إلى عهد المعاهدات التجارية ، وشرط الدولة الأولى بالرعاية ، ووحدة المعاملة الجمركية فيما بين الدول المختلفة إلا أنه حدث عدد من الأزمات الاقتصادية كانت أهمها على الاطلاق الأزمة الاقتصادية عام ١٩٢٩م والتى سميت بأزمة (الكساد الكبير) والتى كانت منبعها الولايات المتحدة الأمريكية بسبب انهيار بورصة الأوراق المالية في نيويورك عام ١٩٢٩م ، مما كان له آثر فى تدهور مبدأ الحرية الاقتصادية نتيجة لزيادة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي في فترة الأزمة (٢) .

---

(١) جاء اهتمام عصبة الأمم بمجال التعاون الاقتصادي الدولي محدود النطاق وذلك من خلال نصوص المواد (١/١٦، المادة ٢٣، المادة ٢٤) قد نص ميثاق العصبة في المادة (١/١٦) فقط على توقيع العقوبات الاقتصادية على الدولة التي تلجأ إلى إستخدام القوة في علاقاتها الدولية سواء كانت من داخل العصبة أو من خارجها ، أما المواد (٢٣، ٢٤) فقد تناولت بعض المسائل الدولية المهمة المتعلقة بالشعوب وكيفية إشراف العصبة على تنفيذ تلك المسائل ولم تتطرق إلى أكثر من ذلك .

- انظر نص هذه المواد :

- Hf.Van Pannuys, L.J. Brink horst, and others،international organisation and integration ,by A.W. Sijthoff, Printing Division, Leyden, 1968 ، p.p. 16 – 19.

- انظر كذلك د. ماجد إبراهيم على ، مرجع سابق ، صـ ١٨٧ـ .

ويرجع عدم وجود نظام اقتصادى دولى مستقر فى تلك الفتره للعديد من الأسباب منها ؛عدم وجود نظام مالي مستقر نظرا للتخلي عن قاعدة الذهب في المعاملات المالية وصعوبة العودة إلى تلك القاعدة من جديد ، الأضرار التي أصيبت بها اقتصاديات الدول من جراء الحرب والتى أدت إلى فرض القيود على التجارة الخارجية لتلك الدول خاصة دول أوروبا مما أدى إلى تقلص حجم التجارة الخارجية والذى نتج عن ضعف القدرة التنافسية لصناعات أوروبا في مواجهة الصناعات الأمريكية واليابانية ، انهيار قاعدة الذهب وانكماش دورالإسترليني في التداول وظهور الدولار كعملة رئيسية في العالم نظرا لكونها الأكثر استقرارا ولكن نظرا لندرة توفر الدولار بسبب الزيادة في الطلب عليه أدى إلى وضع الدول قيودا على واردتها من منطقة الدولار .

- انظر فى ذلك ، د. محمد عبد العزيز عجمية ، د. محمد محروس اسماعيل ، مرجع سابق ، صـ ٢٤٩ـ .

(٢) من الدول التي تأثرت كثيرا من جراء أزمة الكساد : اليابان – الولايات المتحدة الأمريكية – كندا – ألمانيا – بلجيكا – فرنسا – ايطاليا – بولندا – النمسا – تشيكوسلوفاكيا

- انظر فى تلك الأزمة وغيرها ، د. محمد عبد العزيز عجمية ، د. محمد محروس اسماعيل ، المرجع السابق ، صـ ٢١٢ ،٢٢١ـ .

- من الموقع الإلكتروني الموسوعة الحرة – الأزمات الاقتصادية ، تاريخ الدخول ٢٠٠٩/٨/٣٠م

- http:// www.wikipedia.org

وقد أدت هذه الأزمة إلى انقسامات في أنظمة التجارة العالمية وهو ما ساعد على المناده نحو **تأسيس الترتيبات الإقليمية** والتى عرفت فيما بعد **بالتكتلات الإقليمية** ، نظراً لفشل عصبة الأمم في رفع القيود عن مجال حرية التجارة الخارجية وحدوث العديد من الاضطرابات العسكرية داخل العديد من الدول والتى أدت إلى اندلاع فتيل الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩م – عام ١٩٤٥م (١) ، تلك الحرب التى فرضت العديد من القيود على التبادل التجاري الدولي مثل ؛ سياسة حظر التجارة مع الدول الأعداء بجانب مراقبة التجارة مع الدول المحايدة ، كما تم تأميم التجارة الخارجية بوضعها في يد الدولة في الدول المتحاربة (٢) .

وهو ما بات واضحا ضرورة وضع نظام اقتصادي دولي جديد يحل محل النظام القديم والتى بدأت تداعياته بإعلان روزفلت عن ميثاق الأطلنطي عام ١٩٤١م ، ثم بالدعوة لعقد مؤتمر بريتون وودز عام ١٩٤٤م والذى أدى إلى إنشاء منظمتين دوليتين هما :- (٣) صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وقد اعتبروا بعد ذلك من الوكالات المتخصصة المرتبطة بالأمم المتحدة ، وكان من المقترح أن يقوم هذا النظام الاقتصادي الجديد (٤) على ثلاثة ركائز أساسية وهي :

---

(١) من الاضطرابات التي أدت إلى اشعال فتيل الحرب العالمية الثانية ، الحرب الصينية اليابانية عام ١٩٣٣م والتي ظلت مشتعلة حتى قيام الحرب العالمية الثانية ، الحرب الايطالية – الحبشية والتي انتهت بضم الحبشة لإيطاليا ١٩٣٦م ، والحرب الأسبانية . وقد عجزت عصبة الأمم عن وقف هذه الحروب نظرا لعدم تحريمها للجوء إلى القوة لفض المنازعات فأدى ذلك إلى مهاجمة ألمانيا للنمسا عام ١٩٣٨م ، ثم بولندا عام ١٩٣٩م بجانب التوترات فى العلاقة بين الاتحاد السوفيتى السابق وألمانيا النازية فكان ذلك بدءاً لقيام حرب عالمية جديدة .

- انظر فى ذلك ، د. على صادق أبو هيف ، مرجع سابق ، صـ ٤٨ ،٤٩ـ .

- كذلك ، د. مصطفى أحمد فؤاد ، مرجع سابق ، صـ ٣٢ ـ .

حيث اشار سيادته : إلى أن فشل سياسة عصبة الأمم فى تحقيق فكره الأمن الجماعى يرجع إلى أنها أخذت بسياسة الأمن من حيث الشكل دون الجوهر .

- Geoffrey Roberts, the Soviet Union and the Origins of the second world war, Macmillan press Ltd, London, 1995, p.147.

(٢) د. زينب عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية ، طبعة عام ٢٠٠٣م ، مرجع سابق ، صـ ٢٨٧ ـ .

(٣) د. إكرام عبد الرحيم ، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي ، (العولمة والتكتلات الإقليمية البديله) ط١، (القاهرة : مكتبة المدبولي ، عام ٢٠٠٢م) ، صـ ٢٨٧ ـ .

(٤) رسم لهذا النظام بعض الملامح الرئيسية مثل : مبدأ المساواة بين الدول مع التأكيد على وجود وضع خاص ومميز للدول الكبرى المنتصرة في الحرب والذى بات واضحا في ميثاق الأمم المتحدة خاصة في عضوية مجلس الأمن من حيث العضوية الدائمة ، والحق في الاعتراض التوقيفي .

- انظر ، د. عمرو محمد أبو الفضل عبد الرحمن ، التحالفات الدولية فى ظل القطب الواحد والشريعة الدولية ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الحقوق ، (جامعة عين شمس : عام ٢٠١٠م) ، صـ٣٧١ـ .

١- استقرار أسعار الصرف .

٢- حرية تحويل العملات .

٣- حرية انتقال رؤوس الأموال وتوفير مناخ مناسب للاستثمار العالمي مع ضمان حرية التجارة الدولية (١) .

وقد اهتم واضعو هذا النظام بوضع الدول النامية الذي لم يكن النظام الاقتصادى السابق مهتما بهم ، وقد تم الأخذ بهذه الأسس في الاعتبار عند وضع النظام الاقتصادي الجديد بعد انتهاء الحرب وذلك من خلال المؤسسات الدولية التي ظهرت عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، والتي جعلت العلاقات الدولية الاقتصادية تأخذ شكلا جديدا في الاتجاه نحو وضعها في إطار تنظيمي يتلاءم مع الوضع الدولي الجديد .

---

(١) انظر، د. حازم الببلاوي ، مرجع سابق ، صـ ٤١، ٥٩ـ .

المطلب الثاني : العلاقات الدولية الاقتصادية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحالى :-

شهدت هذه الفتره العديد من الأحداث والتطورات التي لحقت بالعلاقات الدولية الاقتصادية وآثرت بشكل جوهرى وكبير فى ارساء ظاهرة التنظيم الاقتصادى الإقليمى ، ويمكن تقسيم هذه الفترة إلي مرحلتين :-

- مرحلة ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى انتهاء الحرب الباردة .
- والمرحلة الثانية وهي التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي (السابق) وحتى وقتنا الحالى .

١- المرحلة الأولي : طبيعة العلاقات الدولية الاقتصادية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى انتهاء الحرب الباردة .

تعتبر الحرب العالمية الثانية نقطة تحول في مسار العلاقات الدولية الاقتصادية وذلك لما شهده المجتمع الدولي من أحداث ، وتطورات كثيرة أعقبت انتهاء هذه الحرب .

- فعلى المستوي السياسي : نجد أن الأحداث السياسية المهمة التي أعقبت انتهاء الحرب تجسدت في إنشاء منظمة الأمم المتحدة تلك المنظمة العالمية التي جاءت لتحل محل عصبة الأمم عام ١٩٤٥م محاولة منها تحقيق الهدف الأساسي لقيامها وهو إرساء السلم والأمن الدوليين ، وتحقيق الرفاهية العامة لشعوب العالم جميعا ، وقدعملت الأمم المتحدة منذ إنشائها على تحقيق تلك الأهداف من خلال تحريم فكرة اللجوء إلى استخدام القوة في العلاقات الدولية وبالتالي تحريمها للحرب الدولية إلا في حالة واحدة وهي حالة الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي والمنصوص عليه في نص المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة(١) .

---

(١) انظر فى نص المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ، د. محمد السعيد الدقاق - مؤلف مشترك - د. ابراهيم أحمد خليفة ، الجزء الثانى الأمم المتحدة ، من مرجع التنظيم الدولى ، طبعة عام ٢٠١٢م ، مرجع سابق ، صـ٢٩١ـ .

وبإنشاء تلك المنظمة كان هناك أمل جديد في ضبط مسار العلاقات الدولية وتوجيها نحو الطريق السليم لتعزيز الأمن والاستقرار في المجتمع الدولي ، والذى بات واضحا أن وضع العلاقات الدولية في الإطار التنظيمي هو أمر متطلب من أجل تطوير تلك العلاقات بين الدول والتي أفسدتها الحرب العالمية الأولى والثانية .

وقد قسم العالم بعد انتهاء الحرب إلى كتلتين وهما :- الكتلة الغربية وتشمل دول أوروبا الغربية وترأسها الولايات المتحدة الأمريكية ممثلة للرأسمالية الإمبرالية ، والكتلة الشرقية وتشمل بعض دول أوروبا الوسطي وأوربا الشرقية ويتزعمها الاتحاد السوفيتي (السابق) أو روسيا ممثلة للشيوعية وهو ما حدث بالفعل فى مؤتمر يالتا عام ١٩٤٥م (١) ، حيث أصبحت الكتلتان فيما بعد ذات أهمية كبرى لا تقل إحداهما قوة عن الأخرى ، وأطلق على هذا النظام بثنائي القطب (٢) بينما تحولت كل من فرنسا وبريطانيا إلى قوى اقتصادية من الدرجة الثانية قبل دخولهما فى الاتحاد الأوروبى .

---

(١) خرجت الولايات المتحدة الأمريكية باقتصاد متين من الحرب دون خسائر مادية نظرا لأن الحرب كانت بعيدة عن أراضيها ، وإن كانت خسائرها بشرية بالنسبة لجنودها سواء في أوروبا أو اليابان ، أما الاتحاد السوفيتي فقد خرج من الحرب قوى عظمي نظرا لاستفادته خلال الحرب من المعونات الاقتصادية الأمريكية التي كانت تمنح وفقا لقانون سمي بقانون الإعارة والتأجير والذي بموجبه حصل الاتحاد السوفيتي إلى جانب الاسلحة على العديد من السلع الرأسمالية اللازمة للصناعة ، بجانب بعض اشكال التكنولوجيا المتطورة ، كما أن اتساع نفوذ الحركات الشيوعية في معظم دول أوروبا التي كانت خاضعة للاحتلال النازي ساعدت على مد نفوذ وسيطرة روسيا وجعلها ذات مكانة متميزة في السياسة الدولية .

- انظر فى ذلك : د. حازم الببلاوي ، مرجع سابق ، صـ ٢٤ ،٢٥ـ .

- Alex warleigh –lack, European Union – the basics, routledge, London and New York, 2oo4 , p. 17.

- ولمزيد من المعلومات عن مؤتمر يالتا ، انظر ، د. محمد السعيد الدقاق ، مؤلف مشترك د. ابراهيم أحمد خليفة ، الجزء الثانى الأمم المتحدة ، من مرجع التنظيم الدولى ، طبعة عام ٢٠١٢م ، مرجع سابق ، صـ ٣٠٦ ،٣٠٧ـ .

(٢) كان من المتوقع أن يحدث تصادم بين القطبين الشيوعى والرأسمالي على الرغم من كونهما حلفاء سابقين أثناء الحرب ضد دول المحور وخاصة ضد ألمانيا النازية التى كانت تعد أخطر عدو لكلتا الكتلتين .

- د . إكرام عبد الرحيم ، مرجع سابق ، صـ ١٤ـ .

- انظر كذلك ، د. عمرو محمد أبو الفضل عبد الرحمن ، مرجع سابق ، صـ ٤٠١ ،٤٠٢ـ .

حيث أشار إلى أن النظام الثنائى القطب قد مر بمرحلتين ، الأولى وهى مرحلة انقسام البنيان الدولى إلى كتلتين متماسكتين واستغرقت هذه الفترة ما بين انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الخمسينات تقريبا وقد تميزت هذة الفترة باشتداد الصراعات الأمريكية – السوفيتية وتدهور أوضاع الحرب الباردة ، أما المرحلة الثانية فهى مرحلة القطبية الثانية المرنة وقصد بها اختلال تماسك الكتلتين مع ظهور النزاعات بين الدول الأعضاء فى الكتلة الواحدة .

وقد حدث صراع علنى وواضح بين الكتلتين فكل نظام أراد أن يثبت بأنه الأقوى صمودا والأكثر تحكما فى مسار العلاقات الدولية ، لذا فقد زاد التوتر بين الكتلتين أو المعسكرين كما اطلق عليهما الشرقى والغربى فى منتصف الأربعينيات (١) ، واستمرت هذه الصراعات وما تخللها من أزمات حتى أوائل التسعينات من القرن العشرين .

وقد أطلق على هذه الفترة (من منتصف الأربعينات حتى أوائل التسعينات) مصطلح استخدم لأول مرة فى مسار العلاقات الدولية ألا وهو **مصطلح الحرب الباردة** (٢) .

---

(١) كان من نتاج هذا التوتر العديد من المظاهر منها ؛ إنشاء حلفين متضادين وهما : حلف شمال الاطلنطى عام ١٩٤٩م والذى يشمل دول أوروبا الغربية وتزأسهم الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن بعده نشأ حلف وارسو وقد شمل دول وسط وشرق أوروبا عام ١٩٥٠م وتزعمه الاتحاد السوفيتى ، وقد سعى الاتحاد السوفيتى السابق فى تحديه للرأسمالية بإسقاط نظمها فى الدول المؤيدة لها وإحلال الشيوعية محلا لها . لذا سعت الولايات المتحدة إلى فرض سياسة المحاصرة والاستئصال للشيوعية وذلك بحشد حلفائها فى أوروبا الغربية والشرق الأوسط وتقسيم أوروبا إلى غربية موالية لسياسة الولايات المتحدة وشرقية تتبع سياسة الاتحاد السوفيتى . وأدى التوتر بين القطبين إلى حدوث ازمات سياسية وعسكرية مثل : حصار برلين عام ١٩٤٨م – ١٩٤٩م ، الحرب الكورية ١٩٥٠م – ١٩٥٣م ، حرب فيتنام ١٩٥٩م – ١٩٧٥م والغزو السوفيتى لأفغانستان ، وأزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢م والتى استمرت حتى نهاية حرب الباردة .

- انظر فيما سبق ، د. عمرو محمد أبو الفضل عبد الرحمن ، مرجع سابق ، صـ٣٨٠ـ .

- Francesca Gori and Silvio Pons, The Soviet Union And Europe in the Cold War (1943 - 1953) , Macmillan press Ltd, London , 1996 ,p.p.211,212.

- د. حازم الببلاوي ، مرجع سابق ، صـ ٢٨ ، ٣٠ـ .

ويشير سيادته إلى أن : حدة التوترات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قد تفاقمت بعد انتهاء الحرب بإلقاء الولايات المتحدة القنابل الذرية على اليابان للتعجيل بإنهاء الحرب ولتبين لروسيا بأنها قوة عظمى لا يمكن الاستهانة بها مما دفع روسيا فى بداية الخمسينات إلى امتلاك السلاح النووى والذى أدى إلى زيادة التوترات بين البلدين .

(٢) من المعروف أن مصطلح الحرب عندما يذكر فإنه ينم دائما على وجود عمليات عسكرية وحربية بين بلدين متنازعتين تصل هذه العمليات إلى حد إعلان إحداهما الحرب على الأخرى، ولكن جاء مصطلح الحرب لأول مرة فى تاريخ العلاقات الدولية غير معبر عن استخدام الآلة العسكرية بل جاء لوصف حالة من الصراع والتوتر والتنافس السياسى والاقتصادى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق مما جعل العالم يعرف في هذه الفترة نوعا جديدا من الحروب ألا وهى الحروب الاقتصادية ، مما دفع البعض إلى القول: أن تحقيق التقدم الاقتصادى هو نوع من اقتصاد الحروب.

- انظر فى ذلك ، د. فكرى أحمد سنجر، مرجع سابق ، صـ ٣١ـ .

- Michael Pugh And Neil Cooper, War Economies In a Regional Context, Lynne Rienner Publishers, INC, USA, 2004, p.17.

- أما على المستوى الاقتصادى : على الرغم من التوترات السابق الإشارة إليها والتى أثرت بشكل كبير فى مجرى العلاقات الدولية إلا أنه قد طرحت فكرة التعاون الدولى الاقتصادى بصورة أوسع عما كانت عليه من قبل والتى اعتبرت من أهم الموضوعات المطروحة فى مجال العلاقات الدولية فى ذلك الوقت سواء على المستوى العالمى أو على المستوى الإقليمى ، حيث تأكد لساسة الدول بعد انتهاء الحرب أن الحروب ليست فقط مجرد صراعات سياسية أوعسكرية بل إنها أيضا ناتجة عن التفاوت فى مستويات المعيشة مع عدم وجود روابط أو مصالح اقتصادية مشتركة تربط بين الدول لتأخذها بعيدا عن تلك الصراعات والحروب .

ولذلك زاد الاتجاه فى تلك الفترة نحو الأخذ بفكرة **التنظيم الإقليمى** حيث تعالت الأصوات بضرورة إنشاء التكتلات الاقتصادية (١) فى إطار إقليمى بين عدد من الدول تجمعهم روابط ومصالح وعلاقات متبادلة فى ظل انقسام العالم إلى كتلتين .

وقد زاد ارتباط الإقليمية بمجال التعاون الاقتصادي وضوحا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عندما أخذت التكتلات الاقتصادية في الانتشار، وبدأ الحديث عن التعاون الدولي منصبا على تحرير التجارة الدولية ، كما بدأت حركات التدفقات المالية والنقدية في الازدياد فيما بين الدول .

وقد بدأ **انتشار التكتلات الاقتصادية** عقب تنفيذ خطة إعمار أوروبا والتي خرجت بعد انتهاء الحرب مدمرة اقتصادية لذا قدمت الولايات المتحدة مشروعا لإعادة إعمار أوروبا وأطلق عليه مشروع مارشال عام ١٩٤٧م (٢) وقد عد هذا المشروع النواة الأساسية التي جعلت أوروبا تدرك جيدا أنها لن تستطيع - إذا ما بقيت كدول منفردة - أن تحافظ على استقلالها أو أن تؤثر فى سير الأحداث و التطورات فى العالم بما فى ذلك ضمانات رفاهية شعوبها (٣) .

---

(١) أرجع سبب انتشار التكتلات الاقتصادية في تلك الفترة إلى عدة عوامل منها ؛ التقدم في وسائل المواصلات والاتصالات والاعتماد على التكنولوجيا ، وجود الخلافات والصراعات بين الدول جعلت تفكيرهم يتجه نحو توثيق التعاون الدولي في المجالات المشتركة ، حيث أصبح مستحيلا معالجة الاختلالات والأزمات الاقتصادية بطريقة وطنية بل لا بد من اللجوء إلي حلول دولية والقضاء على الاستعمار الذى أضفي الطابع العدائى على العلاقات فيما بين الدول .

- انظر في هذه العوامل وغيرها : د. على إبراهيم ، منظمة التجارة العالمية . جولة أورجواي وتقنين نهب العالم الثالث ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، عام ١٩٩٧م) ، صـ ٦ ،٧ـ .

- د. محمد السعيد الدقاق ، تقرير عن السوق العربية المشتركة ومستقبل التعاون العربي ، مرجع سابق ، صـ ٧ ،٨ـ .

(٢) انظر فى هذا المشروع ، د . حازم الببلاوي ، مرجع سابق ، صـ١٧:١٩ ـ .

(٣) انظر ، د. إكرام عبد الرحيم ، مرجع سابق ، صـ ٤٩ـ .

- كذلك ، د. حازم الببلاوي ، مرجع سابق ، صـ ٢١ـ .

يشير سيادته إلى أن مشروع مارشال جاء قائما على أساس العمل على تحرير التجارة وإزالة القيود وحرية انتقال رؤوس الأموال مع الأخذ بقابلية العملات للتحويل وهي امور كانت محل دراسة عند وضع أسس النظام الاقتصادي الدولي في إطار اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٤م .

لذا فلم يكن أمامها سوى ضرورة توحيد مصالحها الاقتصادية وظهورها ككتلة واحدة ، وقد نتج عن هذا المشروع إنشاء المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادى .

وقد بدأت أوروبا بعد ذلك توحيد اتجاهاتها نحو تحرير التجارة الدولية والمناده بضروره وجود تعاون إقليمى يأخذ شكل التكتلات الاقتصادية فنشأ فى البداية اتحاد البينلوكس عام ١٩٤٧م بين بلجيكا - هولندا - لوكسمبورج ، ثم تكوين ما يسمى باتحاد المدفوعات الأوروبية ، ثم إنشاء جماعة الفحم والصلب ثم الجماعة الأوربية للطاقة الذرية حتى تم إبرام معاهده روما في ٢٥ مارس عام ١٩٥٧م بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية .

ومن هنا بدأ ذيوع إنشاء التكتلات الاقتصادية بعد انتهاء الحرب وظهور ما يسمى **بظاهرة التكامل الإقليمى الاقتصادى** (١) . كما أصبح للإقليمية مفهوم جديد يخرج عن المفهوم السياسى للمنظمة الدولية ومرتبط ارتباطاً وثيقاً بظاهرة التكتلات الاقتصادية والتي عدت جزءا من النظام الاقتصادى الدولى الجديد (٢) .

---

(١) أشار **د. سامي عفيفي** إلى أنه بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية أطلق اصطلاح التكامل الاقتصادي الإقليمي وكانت معاهدة روما ١٩٥٧م التي أنشأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية لها الفضل الأكبر في إثراء الأدب الاقتصادي المتعلق بتلك الظاهرة والتي تبلورت معها نظرية للتكامل الاقتصادي .

- د. سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم – ك ٢، (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية للنشر ، عام ١٩٩١م) ، صـ ٢٧٥ـ .

- Jacques pelkmans, European integration – methods and economic analysis , Pearson education, 2006, Harlow, England, p.2.

(٢) جاء مؤتمر بريتون وودز عام ١٩٤٤م ليضع معالم للنظام الاقتصادى الدولى لما بعد الحرب والتى كانت من أهم أهدافه تحرير التجارة الدولية واستقرار النقد عن طريق وجود نظام مالي وصرفى مستقر بجانب العمل على توفير قابلية العملات للتحويل ، وايضا النص على وجود مؤسسات اقتصادية والتى عدت فيما بعد من أعمده النظام الاقتصادى الدولى ، والاهتمام بالتعاون الدولي الاقتصادي والذي تصدر نص المادة (٣/٢) من ميثاق الأمم المتحدة، وغيرها من النصوص وظهور ما يسمى **بمصطلح التنمويه أو Developmentalism** .

- انظر فيما سبق :

- د. عبد المطلب عبد الحميد ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، (القاهرة : مجموعة النيل العربية ، عام ٢٠٠٣م) ، صـ ١٥ـ .

- Herman Van Der Wee, Histore Economique Mondiale (1945-1990), Academia Ducilot, Belgique, 1990,P.375,376 .

- Joseph A. Schumpeter, the Theory of Economic Development, AGalaxy Book, Oxford University Press, New York, 1961, p.58.

- Sergei A .Voitovich ، international،economic organizations in the international legal process،.vol 18 , p.4.

وهو ما ظهر عام ١٩٦٤م عندما دعت الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر للتجارة والتنمية (١) والذي ضم ممثلي ١٢٠ دولة من الدول النامية وقد دعي المؤتمر إلى الأخذ بأسلوب التعاون الإقليمي في الأمور الاقتصادية لأنه الأنسب بالنسبة للظروف الاجتماعية والاقتصادية لهذه الدول حيث رأى ضرورة تجمع الدول النامية فى إطار التكتلات الإقليمية وأنه لا سبيل لدفع النمو فى هذه الدول إلا بتحقيق التعاون والتكامل الاقليمى لها .

ومعنى ذلك أن النظام الاقتصادى العالمى قد رأى من ظاهرة التعاون والتكامل الإقليمى ضرورة ملحة للنمو الاقتصادى وتحسين مستوى المعيشة (٢) ، وهو ما ظهر جليا على مستوى تحرير التجارة الدولية عندما انشئت منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٤م والتى بدأت عملها منذ الأول من يناير عام ١٩٩٥م وفقا لنظام اقتصادى دائم (٣) .

ومن هنا يتبين لنا أن للإقليمية في إطار العولمة شكلا جديدا يتناسب مع المتغييرات في نظام التجارة العالمية وفي عمليات التبادل التجاري الدولي وتحريره ، ومن ثم ارتباط الإقليمية بهيكل التكتل الاقتصادي .

---

(١) د. حازم الببلاوي ، مرجع سابق ، صـ ٧١ـ .

تحول مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى منظمة دائمة تعمل في الشئون الاقتصادية وذلك بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١٩٩٥ الدورة التاسعة عشرة في ٣٠ ديسمبر ١٩٦٤م ، وقد تم في إطار هذا المؤتمر التفاوض والمناقشة للوصول إلى حلول مشاكل العلاقات الدولية الاقتصادية ، كما أعطي للمؤتمر بحث موضوعات التنظيم الاقتصادي الدولي . ولكن على الرغم من ذلك فإن ما يصدره هذا المؤتمر من توصيات ليست لها أي قيمة من الناحية القانونية وإن كان لها أثر في خلق رأي عام دولي .

- انظر فى ذلك ، د. ماجد إبراهيم على ، مرجع سابق ، صـ ١٩١: ١٩٢ ـ .

(٢) وفى نفس السياق عقد معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث مؤتمرا تحت إشراف الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة ما بين ٨- ٩ مايو ١٩٨٠م لمناقشة موضوع الإقليمية والنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وقد أوصى المؤتمر باعتبار الإقليمية جزءاً من النظام الاقتصادي الجديد ، كما دعا الدول النامية لإقامة تعاونهم على اسس إقليمية من أجل تحقيق تكاملهم الاقتصادي .
- د. ماجد إبراهيم على ، مرجع سابق ، صـ ١٩٣ـ .

(٣) جسدت قواعد التجارة الدولية داخل منظمة التجارة العالمية على أساس ثلاث اتفاقيات رئيسية هى : الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ،- الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات ، - الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية .
- موريس شيف ول ــ الن ونترز ، مرجع سابق ، صـ ٢٥٨ـ .

٢- المرحلة الثانية : ملامح العلاقات الدولية الاقتصادية منذ انهيار الاتحاد السوفيتى حتى وقتنا الحالى.

أدى انهيار الكيان السوفيتى وإنهاء حالة الحرب الباردة والتى أصابت العلاقات الدولية فى كثير من الأحيان بالجمود والتوتر إلي تكوين بيئة اقتصادية جديدة شكلت معالمها نظاما اقتصاديا عالميا جديدا اتسم بنوع من الاستقرار النسبى ، حيث أصبح النظام العالمى الجديد تتزعمه قوة واحده وهى الولايات المتحدة الأمريكية لذا سمى (بنظام أحادى القطب) ، وكان هذا من شأنه أن أحدث تأثيراً كبيرا فى شكل وحجم العلاقات الدولية بصفة عامة والاقتصادية بصفة خاصة (١) .

أولاً : على المستوى السياسى :

ظن الكثير من المفكرين أنه بانهيار الاتحاد السوفيتى وضعف الدول الشيوعية الموالية له من شأنه أن يزيل التوترات فى العلاقات بين الدول وأن يعم السلام أنحاء العالم ، ولكن الواقع الدولى جاء بعكس ذلك حيث وجدت المنافسة داخل المعسكر الرأسمالي ذاته وأرادت الولايات المتحدة أن تتفرد بالزعامة وتسيطر على المجتمع الدولى وتوجه العلاقات الدولية فى المسار الذى يخدم مصالحها ، فما كان من ذلك إلا أن زادت التوترات بين تلك الدولة وغيرها من الدول فى المجتمع الدولى ، لذا فإن الأحداث التي ألمت بالمجتمع الدولى فى نهايات القرن العشرين وأوائل القرن الحادى والعشرين قد أوضحت بأن هناك دائما قوة واحدة تمارس توجيه مسار العلاقات الدولية فى الشأن السياسى سواء بصورة واضحة أو بطريقة خفية تبلور معالم لنظام دولى جديد ، وهو ما ظهر واضحا فى الأزمات التى حدثت فى تلك الفترة ومن أهمها : - حرب الخليج الثانية أو (حرب تحرير الكويت) (٢) .

---

(١) ظلت الولايات المتحدة منذ انتهاء الحرب الباردة وعلى المستوى السياسى أن تظهر للعالم بأنها القوة الوحيدة الموجهة للعلاقات الدولية فى هذا النطاق ، وقد بات ذلك أكثر وضوحا فى كيفية تدخلها لمعالجة النزاعات والصراعات السياسية الدولية والتى ظهرت فى تلك الفترة وكأنها الحل السحرى لجميع المشكلات والصراعات في المنطقة بل ، وأيضا هى الأداة المتحكمة فى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، حيث تساهم الولايات المتحدة بحوالي ربع ميزانية الأمم المتحدة وأكثر من خمس ميزانية صندوق النقد الدولى ، كما لا يزال الدولار رغم صعوده وهبوطه هو العملة الدولية الأكثر استعمالا فى الحسابات العالمية .

- د. بهجت قرنى ، من النظام الدولي إلى النظام العالمي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٦١، (القاهرة :مركز الأهرام الاستراتيجي ، عام ٢٠٠٥م) ، صـ ٤٣ـ .

(٢) بدأت هذه الحرب منذ الثانى من أغسطس عام ١٩٩٠م عندما غزت القوات العراقية الأراضى الكويتية واستمرت حتى الثامن والعشرين من فبراير عام ١٩٩١م ، وقد جزم الكثيرون بأن هذه الحرب قد بلورت معالم النظام الدولى الجديد مما كان لها أثر كبير على العالم الواقع فى منطقة الشرق الأوسط .

- انظر فى ردود الأفعال الدولية بشأن هذه الحرب - د. عبد المطلب عبد الحميد ، النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، مرجع سابق ، صـ ٢٧ـ .

- انظر فى تفاصيل حرب الخليج الثانية الأزمة العراقية – الكويتية ، د. حسن بكر أحمد ، مرجع سابق ، صـ ٢٤ ،٢٧ـ .

وايضاً الصراع العربي الإسرائيلي (١) ، واخيراً ما عرف بالحرب على الإرهاب (٢) .

---

(١) بدأ الصراع العربي الإسرائيلي منذ إعلان قيام دولة إسرائيل في ١٤ مايو عام ١٩٤٨م ، والتي استندت فيه إلى القرار رقم (١٨١) الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧م ، ومنذ ذلك الحين بدأت الدول العربية الوقوف ضد قرارإنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين ، وأيضا الوقوف ضد أي قرار من شأنه أن يؤدي إلى تقسيم فلسطين . وقد بدأ الصراع عندما صدر قرار من اللجنة التابعة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧م منحت بموجبه حوالي ٥٦% من مساحة الأراضي الفلسطينية لليهود ،وهو ما رفضته الدول العربية والتى اعلنت دخولها فى صراع مستمر مع هذا الكيان الصهيونى والذى بدأ بحرب عام ١٩٤٨م ، ثم حروب أعوام ١٩٥٦م - ١٩٦٧م ، حرب الاستنزاف - حرب ١٩٧٣م مرورا باجتياح لبنان عام ١٩٨١م ، عام ٢٠٠٦م .

- EFraim Inbar, Regional Security Regimes, State University of New York Press, 1995, p.33.

- د. إيناس جابر أحمد ، اتفاقات السلام العربية – الإسرائيلية في ضوء قواعد القانون الدولي – رسالة دكتوراه مقدمة إلي (جامعة الإسكندرية : عام ٢٠٠٤م) ، صـ ٢٢٢ ،٢٢٣ـ .

(٢) ظهر هذا المصطلح عقب قيام طائرة مدنية أمريكية مختطفة بالاصطدام عمدا باحدى برجى التجارة العالمية فى مدينة نيويورك فى صباح يوم الثلاثاء الموافق الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م ، وتفاقم الوضع سوءا عندما قامت طائرة مدنية أخرى بالاصطدام بالبرج الثانى لمبنى التجارة العالمية ثم قيام طائرة ثالثة بالارتطام بأحد أجزاء مبنى وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) ، وقد تركت هذه الهجمات الإرهابية أثرا بالغا فى العلاقات الدولية مع بدايات القرن الحادى والعشرين ، حيث أعلنت الولايات المتحدة حربها على الإرهاب إستنادا لنص المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة والذى يعطى الحق للدول فرادى فى الدفاع الشرعى عن النفس ضد أى هجوم أو عدوان ، كما قامت الدول الأوروبية بتأييد موقف الولايات المتحدة فى هذه الحرب . ونظرا لامتداد تلك الهجمات فيما بعد لتصل إلى بعض الدول الأوربية فقد أدى ذلك إلى سن تشريعات دولية من جانب هذه الدول لمحاربة الإرهاب. وقد كانت أولى جولات الحرب على الإرهاب **هى** : **الحرب على أفغانستان** عام ٢٠٠١م والتى افردت نظرية دولية عرفت بنظرية **الحرب أو الضربة الاستباقية** ، ثم جاءت **الحرب على العراق** والتى أطلق عليها (بحرب الخليج الثالثة) و قد بدأت فى ٢٠ مارس عام ٢٠٠٣م عندما أعلن الرئيس الأمريكى جورج دبليو بوش (الأبن) أن قوات التحالف بدأت تضرب أهدافا مختارة ذات أهمية عسكرية من أجل تقويض قدرة الرئيس العراقى السابق صدام حسين على شن الحرب والعمل على نزع أسلحة الدمار الشامل التى لديه منذ حرب الخليج الثانية، واخيرا **التدخل العسكرى الفرنسى فى مالى** فى يناير عام ٢٠١٣م فى سياق السعى للقضاء على الجماعات الإسلامية المتشددة فى الدول الإفريقية ، وقد ايد أعضاء مجلس الأمن فى يناير عام ٢٠١٣م التدخل العسكرى الفرنسى فى مالى وأنه جاء متفقا مع ميثاق الأمم المتحدة ومع قرار مجلس الأمن رقم ٢٠٨٥ بضرورة استعادة الاستقرارالسياسى والدستورى فى هذا البلد الإفريقى وبموافقة من السلطات المالية . **- لمزيد من المعلومات عن هذه الحروب ، انظر :**

- د. عادل عبد اللة المسدى ، الحرب ضد الإرهاب والدفاع الشرعى فى ضوء أحكام القانون الدولى ، (القاهرة: دار النهضة العربية ، عام ٢٠٠٦م) ، صـ ٨ ،٩ـ .

- د. محمد سعادى ، الإرهاب الدولى بين الغموض والتأويل ، (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، عام ٢٠٠٩م) ، صـ ٣٠٢ـ .

- أندروكوتى – حرب العراق – الخلافات والتحديات المستديمة ، من مرجع التسلح ونزع السلاح والأمن الدولى ، (معهد ستوكهولم لابحاث السلام الدولى : مركز دراسات الوحدة العربية ، الكتاب السنوى ، عام ٢٠٠٤م) ، صـ ١٥٥ ،١٥٦ـ .

- د. أحمد طه خلف الله ، سقوط العرب فى الحرب على العراق ، (القاهرة – دمشق : دار الكتاب العربى ، ط١ ، عام ٢٠٠٤م) ، صـ ٧٠ـ .

وقد أدت هذه الحرب إلى زيادة تدخل الولايات المتحدة فى منطقة الشرق الأوسط والتى تعتبرها من أكثر المناطق تهديدا لأمنها القومى ، ورغبة منها فى تحقيق مصالحها فى تلك المنطقة وهو ما أدى إلى اطلقها لمبادرة فى فبراير عام ٢٠٠٤م سميت **بمبادرة الشرق الأوسط الكبير**(١) ، والتى أرادت من ورائها إصلاح الأوضاع العربية على المستوى السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، حيث اعتبرت أن هذه الأوضاع فى الحالة التي عليها ومن وجهه نظرها هى أوضاع مترهلة تشكل حصنا قويا لنمو الإرهاب والجريمة الدولية لذا أوجب التدخل لإصلاحها .

ثانيا : على المستوى الاقتصادى :

رأى اتجاه قوى عقب انهيار الاتحاد السوفيتى أن العالم سوف يتحول على المستوى الاقتصادى ليكون هناك قوة اقتصادية واحدة تسيطر على السوق وتفرض الفكر الرأسمالي من حيث اقتصاد السوق وآلياته وتطبيق لمبادئ الليبرالية السياسية خاصة بعد انضمام معظم دول المعسكر الاشتراكى إلى المؤسسات الاقتصادية العالمية (٢) . وإذا كان هذا الوضع هو ما ظهر فى بداية الأمر إلا أنه اختلف كثيرا بعد ذلك نتيجة لانتشار ظاهرة جديدة عرفت بظاهرة **العولمة أو العالمية (Globalization)**(٣) والتى اضيفت كمصطلح جديد فى مجال العلاقات الدولية الاقتصادية .

---

(١) انظر فى مضمون هذه المبادرة ، ا. خليل العناني ، الشرق الأوسط الكبير ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥٦، (القاهرة : مركز الأهرام الاستراتيجى ، إبريل عام ٢٠٠٤م) ، صـ ٩٨ ، ١٠٠ـ .

(٢) انظر ، د. عبد المطلب عبد الحميد ، النظام الاقتصادى العالمى ، مرجع سابق ، صـ ٢٧ ، ٢٨ـ .

(٣) ظهر هذا المصطلح في نهايات الثمانينيات وبداية التسعينات من القرن العشرين ، وتقوم فلسفتة على اعتبار أن العالم قرية واحدة ليس بها حواجز أو حدود أو قيود وذلك في مواجهة التبادل التجاري ، فهي ظاهرة تقوم على أساس تخطي الحدود الجغرافية للدول ومحاولة دمج العالم سياسيا واقتصاديا وثقافيا فهى ظاهرة مرتبطة بالقدرة على التبادل والتحرر من الأسواق والقيود وإزالتها في جميع المجالات ولها العديد من التعريفات .

- انظر فيما سبق :

- Barrie Axford, the Global System, Oxford by polity press in association with Blackwell publishers, 1995, p.26.

- Horst siebert, the World Economy, London and New York, by Routledge, 1999, p.8.

- انظر ايضا فى تعريفات للعولمة :

- د. مصطفى أحمد فؤاد ، مرجع سابق ، صـ ٣٨ ـ .

حيث اشار سيادته إلى أن : تعريفات العولمة تعددت ، وأن وضع تعريف شامل جامع أمر صعب ، كما أن هذه الظاهرة تستهدف تأميم جميع الظواهر العالمية المستقرة سواء اكانت اقتصادية أم سياسية أم ثقافية أم اجتماعية لصالح منظور محدد وواضح .

- د. عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة الاقتصادية ، (الإسكندرية :الدار الجامعية ، عام ٢٠٠٦م) ، صـ ١٧، ٢١ـ

- د. السيد مصطفي أحمد أبو الخير ، الانسحاب السوري من لبنان والقانون الدولي العام ، (القاهرة : ايتراك للنشر والتوزيع ، عام ٢٠٠٦م) ، صـ ٣٤ ـ .

وقد عملت منظمة التجارة العالمية من أجل ترسيخ أساس هذه الظاهرة على الاهتمام بعملية الاندماج الاقتصادى وتشجيعها والتى اتخذت صور التكتلات الإقليمية التى كانت منتشرة فى ذلك الوقت مثل: الجماعات الأوروبية الثلاثة ، وتجمع النافتا ، وتجمع دول جنوب شرق آسيا... إلخ (١) ، حيث أوضحت المنظمة مدى أهمية تلك التكتلات وتأثيرها على حجم التبادل التجارى فيما بين الدول ، كما أن الدول رأت أنه لا سبيل لمواجهة آثار ظاهرة العولمة سوى الدخول فى تكتلات إقليمية فى إطار جماعى. وبالتالى فإن العولمة قد شجعت على انتشار ظاهرة التكامل الاقتصادى الاقليمى بين الدول والتى أصبحت من معالم النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، والتى عدت من وجهة نظرهم هى العلاج الأمثل للمشكلات الاقتصادية التي تواجهم سواء بسبب العولمة وما ترتب عليها من آثار سواء ايجابية أم سلبية (٢) .

---

(١) نظرا لأهمية التكتلات الاقتصادية الإقليمية فى تطوير العلاقات الدولية الاقتصادية من مرحلة التعاون إلى مرحلة التكامل ثم الاندماج الاقتصادى ، فقد سعت الولايات المتحدة وهى أكبر قوة اقتصادية دولية فى العالم إلى الدخول فى تكتلات إقليمية وذلك لإدراكها مدى أهميتها من أجل رفع مستواها الاقتصادى وعدم انعزالها عن باقى العالم ، لذا فقد تم تأسيس تكتل (النافتا) بين الولايات المتحدة – كندا – المكسيك وهو تكتل قائم على أساس وحدة الإقليم والمصلحة وقد بدأ باتفاقية تحرير التجارة بين الولايات المتحدة وكندا عام ١٩٩٨م ، ولم تكتفى الولايات المتحدة بذلك فقط بل أرادت أن تقيم تكتلات خارج نطاقها الإقليمي وذلك في المنطقة العربية في إطار ما يسمي بمشروع الشرق أوسطي تلعب فيه الدور القيادي في المنطقة ، كما أرادت إنشاء منطقة للتجارة الحرة عبر الأطلنطي مع أوروبا حتى تكون بذلك قد سيطرت على تجارة العالم ، بجانب محاولتها لاستغلال المحيط الباسيفيكي لكي تقيم تكتلا مع آسيا وذلك في منطقة التعاون لدول أسيا والباسفيك والتي تضم النمور الاسيوية واليابان .وفي عام ٢٠٢٠م سوف يتم تأسيس تكتل الإبيك وهو أضخم التكتلات في العالم ويضم ١٧ دولة موزعة على ثلاث قارات وهم (الولايات المتحدة – كندا – المكسيك – استراليا – نيوزيلاندا) بجانب الدول الاسيوية (الصين – اليابان- هونج كونج – تايوان – بروناني – كوريا الجنوبية – ماليزيا – سنغافورا– أندونيسيا – الفلبين – تايلاند – غينيا الجديدة) .

- انظر فيما سبق ، د.إكرام عبد الرحيم ، مرجع سابق ، صـ ١٣٢، ١٣٣ـ .

(٢) تعتبر الأزمات المالية من احدى النتائج السلبية لظاهرة العولمة ولتفاعلات النظام الاقتصادى العالمى الجديد والتى بدأت بالأزمة الآسيوية عام ١٩٩٧م ، ثم الأزمة المكسيكية عام ١٩٩٤م ، ثم الأرجنتينية والأزمة الأمريكية حتى جاءت **الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م** نتيجة لتلك الأزمات المتلاحقة ولأزمة سداد الديون العقارية . وقد اعتبرت هذه الأزمة هى الأسوأ من نوعها حتى ومن أزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩م وقد بدأت تداعياتها فى الولايات المتحدة الأمريكية عندما حدث اضطراب مفاجئ وحاد فى التوازن الاقتصادى الأمريكى ، ثم امتدت آثار هذا الاضطراب ليشمل باقى دول العالم سواء الأوروبية ثم الآسيوية ثم الخليجية والدول النامية ، تلك الدول التي ارتبطت ارتباطاً مباشراً بالاقتصاد الأمريكى وحدث انهيار للبنوك الأمريكية حتى وصل هذا التدهور إلى الذروة فى ١٧ سبتمبر عام ٢٠٠٨م معلنة ذلك بوجود أزمة مالية ستحل على العالم وتؤثر فى الاقتصاد العالمى .

- انظرفى هذه المعلومات :

- أ/ علة مراد ،الأزمة المالية العالمية تأمل ومراجعة ، مجلة بحوث اقتصادية عربية العددان ٤٨- ٤٩ ، (القاهرة: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، خريف عام ٢٠٠٩م - شتاء عام ٢٠١٠م) ، صـ ٩ ، ١٠ـ .

- د. جيهان جمال ، بركان الأزمة المالية العالمية إلى أين ؟ ، (مكتبة الاقتصاد : كلية الحقوق – جامعة الإسكندرية ، عام ٢٠٠٩م) ، صـ ٧٠ ، ٧٢ـ .

- د. عبد العزيز قاسم محارب ، الأزمة المالية العالمية الأسباب والعلاج ، (الاسكندرية : دار الجامعة الحديثة ، عام٢٠١١م) ، صـ ٤٠ ، ٤٢ـ .

أو بسبب ضعف نموهم الاقتصادى ، والعمل على إعادة هيكلة النظام الاقتصادى العالمى على أساس من التكنولوجيا والمعرفة الفنية (١) وبالتالى أصبحت هناك قوى اقتصادية جديدة تتنامى (٢) ، ذات قوة مؤثرة فى حجم الاقتصاد الدولى ، وبالتالي فى مجرى العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية وفى مقدمتها روسيا الاتحادية ودول الاتحاد الأوروبى والصين واليابان ، وقد سميت تلك الفترة بفترة إنشاء **التكتلات الاقتصادية** ، حيث أدى ارتباط العولمة بالجانب الاقتصادى إلى انتشار هذه التكتلات على المستويات الإقليمية حيث تهافتت الدول على الانضمام اليها حتى تكون لتلك الدول القدرة فى الدخول والمشاركة فى السوق العالمى الكبير .

ويرى جانب كبير من الفقه أن الاتجاه إلى العالمية لا يتم إلا وفقا لترتيبات إقليمية تساعد على مزيد من الاندماج مما يؤدى إلى مزيد من تقارب الاقتصادى العالمى (٣) .

وفى نهاية هذا الفصل يمكن القول : إنه نظرا للتغيير الجذرى فى ظروف وأوضاع المجتمع الدولى وما مر به من أزمات وأحداث **كثيرة** أثرت وبشكل كبير فى تركيب العلاقات الدولية والتى تبين معها ضرورة تدعيم التعاون الدولى الاقتصادى وخاصة فى الإطار الإقليمى والذى يهدف إلي تحقيق التكامل الاقتصادى بين الدول (٤) ، فإن النظام الاقتصادى العالمى الجديد أصبح له العديد من المكونات والملامح الأساسية والتى تتمثل فى توثيق العلاقات الاقتصادية سواء الثنائية أو الجماعية فى اطار من التكامل وانتشار للمنظمات الاقتصادية الدولية ، والشركات متعددة الجنسيات والتجمعات أو التكتلات الاقتصادية الإقليمية ، والتى اصبحت تمثل العصب الاساسى للنظام الاقتصادى العالمى الجديد (٥) ولذلك فقد ظهر مايسمى (بالإقليمية الاقتصادية) كإحدى تطورات العلاقات الدولية الاقتصادية فى القرن العشرين .

وسوف نتناول هذه الظاهرة أولا على الجانب الفقهى لتحديد معالمها وحدودها ثم نتناولها كإحدى مكونات النظام الاقتصادى العالمى وذلك فى الفصل الثانى من هذا الباب .

---

(١) د. عمرو محمد أبو الفضل عبد الرحمن، مرجع سابق ، صـ ٥٠٢ـ .

(٢) أصبح العالم على المستوى الاقتصادى عالما متعدد الأقطاب وقد ظهر ذلك عقب إنتهاء مؤتمر سياتل الخاص بمنظمة التجارة العالمية ، والذى عقد ما بين فترة ٣٠ نوفمبر عام ١٩٩٩م إلي ٣ ديسمبر عام ١٩٩٩م حيث اظهر هذا المؤتمر أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تقود النظام الاقتصادى العالمى بمفردها ، وذلك نظرا لوجود أطراف تنافسية أخرى كالاتحاد الأوروبى واليابان وغيرهم من القوى الاقتصادية الأخرى .
- انظر فى ذلك ، أ. كريم طه ، قمة سياتل ما بين الفشل والنجاح ، مجلة السياسة الدولية العدد ١٣٩ ، (القاهرة : مركز الأهرام الاستراتيجى، يناير عام ٢٠٠٠م) ، صـ ١٩٢ ،١٩٨ـ .

(٣) انظر فى ذلك : د. عبد المطلب عبد الحميد ، النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، مرجع سابق ، صـ ٢٩ـ .
- د. حازم الببلاوى ، مرجع سابق ، صـ ٢٤٠ـ .

(٤) انظر ، د. ماجد إبراهيم على ، مرجع سابق ، صـ ٢٢٧ـ .

(٥) د.عبد المطلب عبد الحميد ، النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، مرجع سابق ، صـ ٣٧ـ .